الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/8/KEN/1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة
جنيف، ٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

كينيا

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.10-11045 030310 040310

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المنهجية والعملية التشاورية

١- أعدت كينيا تقريرها الوطني وفقاً للتوجيهات الواردة في عناصر خارطة الطريق التي وضعت استناداً إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ ووفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRC/6/L.24. ويغطي التقرير الوطني المنطقة الجغرافية الكاملة لكينيا.

ثانياً – العملية التشاورية

٢- جاء هذا التقرير بعد مشاورات واسعة النطاق بين الحكومة، واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، ومؤسسات وطنية أخرى، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب مصلحة آخرين، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المعنية بتحليل السياسات.

٣- وعرضت الصيغة النهائية للتقرير على أصحاب مصلحة مختلفين للموافقة عليها. وجرت هذه العملية بقيادة اللجنة الاستشارية الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين المعنية بالتزامات كينيا الدولية في مجال حقوق الإنسان وتنسيق وزارة العدل والتماسك الوطني والشؤون الدستورية.

ثالثاً – معلومات أساسية عن البلد

٤- كينيا بلد من شرق أفريقيا ومجموع مساحتها ٦٥٠ ٥٨٢ كيلومتراً مربعاً، منها ٢٥٠ ٥٦٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الجافة والبقية التي تبلغ نحو ٤٠٠ ١٣ كيلومتراً مربعاً عبارة عن مسطحات مائية. وتتكون ٨٠ في المائة تقريباً من الأراضي في كينيا من أراض قاحلة أو شبه قاحلة بينما تعتبر ٢٠ في المائة فقط منها صالحة للزراعة.

٥- ويُقدّر إجمالي السكان بنحو ٧٧٢ ٠٠٢ ٣٩ نسمة (تقديرات ٢٠٠٩). ويعيش نحو ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية. ويتميز سكان البلد بمعدلات عالية لوفيات الرضع (٥٤,٧ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حيّ)، ومعدلات منخفضة ومتدنية للعمر المتوقع (٤٧ و٥٨ عاماً)، ومعدلات خصوبة عالية (٤,٥٦ مولود لكل امرأة)، وذلك وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٩. وتواجه كينيا أيضاً عبئاً عالياً للإعالة، يتجاوز ٤٢ في المائة من السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة.

ألف – الهيكل السياسي العام

٦- نالت كينيا استقلالها في عام ١٩٦٣ وتحولت منذ عام ١٩٩١ إلى دولة ديمقراطية قائمة على تعددية الأحزاب. وفي عام ٢٠٠٢، خسر الاتحاد الوطني الأفريقي للمرة الأولى الانتخابات العامة أمام ائتلاف قوس قزح الوطني الذي يضم ١٤ حزباً سياسياً. وأثرت سيطرة حزب واحد منذ الاستقلال كثيراً على التمتع بحقوق الإنسان في البلد.

٧- وتتكون الفروع الثلاثة للحكومة من السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. ويجوز انتخاب رئيس الجمهورية، وهو رئيس الدولة والحكومة، فترتين تبلغ كل منهما خمس سنوات. وأنشئ منصب رئيس الوزراء في عهد الائتلاف الحكومي الذي أعقب مباشرة أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات في عام ٢٠٠٨. ويقوم رئيس الوزراء بتنسيق الأعمال والمهام الحكومية في كينيا ويشرف على تنفيذها، بما في ذلك أعمال ومهام الوزارات. وتتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية، التي تتألف من ٢٢٤ عضواً، ٢١٠ منهم منتخبين و١٢ بالتعيين بناء على ترشيح من الأحزاب السياسية المختلفة، وعضوين بحكم المنصب. وينقسم البلد من الناحية الإدارية إلى ثماني مقاطعات، بما في ذلك منطقة العاصمة.

باء – المصادر الأساسية للقانون

٨- تبين المادة ٣ من قانون السلطة القضائية (الفصل ٨ من القوانين الكينية) المصادر الأساسية للقانون في كينيا وهي: *الدستور* بوصفه القانون الأعلى في البلد؛ *والقوانين البرلمانية* التي تشمل أيضا التشريعات الفرعية، *والقوانين الخاصة الصادرة عن البرلمان في المملكة المتحدة*، المبينة في الجدول المرفق بقانون السلطة القضائية؛ *وقانون نقل الملكية لعام ١٨٨٢ في الهند* بوصفه القانون الإجرائي الواجب التطبيق عند تنفيذ قانون تسجيل سندات الملكية، وقانون سندات الملكية، وقانون الأراضي الحكومية؛ *والنظم الأساسية الإنكليزية ذات التطبيق العام التي دخلت حيز النفاذ في إنكلترا في ١٢ آب/أغسطس ١٨٩٧*، التي تنطبق في كينيا بالشكل الذي كانت عليه عند استلامها؛ *وجوهر القانون العام ومذاهب الإنصاف* التي تنطبق على السكان بقدر ما تسمح به الظروف في كينيا؛ *والقانون العرفي الأفريقي* الذي ينطبق على القضايا المدنية فقط عندما يكون أحد الأطراف خاضعاً لها أو متأثراً بها وبقدر عدم تعارضه مع مبادئ العدالة والآداب العامة أو عدم اتساقه مع أي قانون آخر؛ *والشريعة الإسلامية* التي تطبقها المحاكم الشرعية عندما تكون جميع الأطراف من المسلمين، بشأن المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والزواج والطلاق والتركات.

جيم – برنامج التنمية في كينيا والرؤية لعام ٢٠٣٠

٩- *رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠* هي خطة عمل طويلة الأجل لتوجيه برنامج التنمية في كينيا حتى عام ٢٠٣٠.

١٠- وفي إطار *الرؤية لعام ٢٠٣٠*، من المتوقع أن تتحول كينيا إلى بلد متوسط الدخل ومزدهر، يوفر نوعية جيدة من الحياة لجميع السكان. وسيتاح من خلال ركائز الرؤية الثلاث تحقيق النمو المستدام في المجال الاقتصادي، وبناء مجتمع عادل ومترابط من خلال التنمية الاجتماعية العادلة، وبيئة نظيفة وآمنة، وإنتاج نظام سياسي ديمقراطي لتغذية السياسات القائمة على القضايا، وسيادة القانون، وحماية جميع الحقوق والحريات للأفراد جميعاً والمجتمع.

١١- ويعتبر إطلاق الخطة المتوسطة الأجل الأولى للرؤية معلماً حاسماً لكينياً، وهي الآن الوثيقة الأساسية لتوافق الآراء بشأن السياسات والتدابير والمشاريع والبرامج الإصلاحية التي تعهدت الحكومة الائتلافية بتنفيذها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

١٢- وتشمل المجالات ذات الأولوية التي يجري تنفيذها في السنة الأولى من الخطة والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على حقوق الإنسان المشاريع الموجهة نحو الوئام الوطني والمصالحة، وإعادة البناء الاقتصادي العاجل للتغلب على الدمار والانتكاسات التي تعرض لها البلد نتيجة لأعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات. ومن المتوقع أن تساهم الأولوية التي أعطيت للتدابير الرامية إلى تعزيز الإنصاف في عملية المصالحة والنمو الاقتصادي الوطني الإجمالي.

١٣- ومن القضايا والتحديات الحاسمة الأخرى التي تتصدى لها الخطة المتوسطة الأجل والتي ستؤثر تأثيراً كبيراً على إعمال حقوق الإنسان توفير المزيد من فرص العمل، لا سيما للشباب، وتحقيق التوازن بين الجنسين في البرامج الوطنية. ومن الأهداف الرئيسية للخطة أيضاً ضمان التنمية المتكافئة في جميع أنحاء البلد.

رابعاً – الإطار القائم لحماية حقوق الإنسان

ألف – الدستور

١٤- يكفل الفصل الخامس من الدستور في كينيا الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأشخاص في كينيا. وتنص المادة ٧٠ من الدستور على أن "لكل شخص في كينيا الحق في التمتع بكافة الحقوق والحريات الأساسية للفرد، وهذا هو القول الحق، مهما كان عرقه أو قبيلته أو مكان المنشأ أو الإقامة أو غيرها من الصلات المحلية والآراء السياسية أو اللون أو العقيدة أو الجنس، رهنا باحترام حقوق وحريات الآخرين والمصلحة العامة...". وتكمن أهمية

هذا الحكم في أنه لا يميز الأجانب ولكن يوفر الحماية للحقوق والحريات "لكل شخص في كينيا" بدون استثناء.

باء – السلطة القضائية

١٥- تملك المحكمة العليا اختصاصاً أصلياً للنظر في القضايا المتعلقة بانتهاك الحقوق الأساسية.

١٦- وبموجب المادة ٨٤ من الدستور، يجوز لأي شخص يدعي أن حقوقه الأساسية قد انتهكت أن يلجأ إلى المحكمة العليا، دون أن يخل ذلك بأي سبيل آخر للانتصاف يكون متاحاً لديه. وإذا أثيرت مسألة متصلة بانتهاك الحقوق الأساسية في الإجراءات المتبعة أمام محكمة فرعية، يجوز إحالة الدعوى إلى المحكمة العليا بناء على طلب أي طرف من الأطراف.

١٧- ويجوز للمحكمة العليا أن تصدر أي قرارات أو أوامر أو توجيهات تراها مناسبة لتعزيز أو ضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. ويجوز إثارة هذه الحقوق أيضاً كشكل من أشكال الدفاع في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم العادية.

جيم – السلطة التشريعية

١٨- السلطة التشريعية في كينيا منوطة بالبرلمان. وفي مجال حقوق الإنسان، أصدر البرلمان عدة قوانين لإنفاذ الحقوق المنصوص عليها في الدستور وفي الصكوك الدولية والوطنية لحقوق الإنسان التي أصبحت كينيا طرفاً فيها. وعلاوة على ذلك، أنشأ البرلمان مؤسسات لرصد احترام وحماية حقوق الإنسان وإعمال القوانين المواتية لحقوق الإنسان مثل:

- اللجنة الوطنية الكينية المعنية بقضايا نوع الجنس والتنمية
- اللجنة الكينية لمكافحة الفساد
- المجلس الوطني المعني بخدمات الأطفال
- المجلس الوطني المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة

وتشمل المؤسسات الأخرى التي تشمل ولايتها حقوق الإنسان ما يلي:

(أ) اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان

١٩- أنشئت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، وهي هيئة نظامية، بقانون برلماني هو قانون اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢ وبما يتماشى مع مبادئ باريس. وتختص اللجنة من الناحية الجغرافية بجميع أنحاء البلد، ومهمتها هي تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وولاية اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون واسعة إلى حد كبير. ويفسر

الباب الأول (التمهيدي) من القانون المقصود بعبارة حقوق الإنسان بأنها "الحقوق والحريات الأساسية لأي فرد التي يحميها الدستور وأية حقوق للإنسان منصوص عليها في أي صك دولي من الصكوك التي وقعت عليها كينيا".

(ب) اللجنة الدائمة لشكاوى الجمهور

٢٠- أنشئت اللجنة الدائمة لشكاوى الجمهور في كينيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لتلقي وتسجيل وفرز وتصنيف وتوثيق جميع الشكاوى المقدمة ضد الموظفين العموميين في الوزارات والمؤسسات شبه الحكومية/التابعة للدولة والأجهزة الدستورية أو أي مؤسسة عامة أخرى. وتختص اللجنة الدائمة أيضاً بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بإساءة استعمال المنصب والفساد والسلوك غير الأخلاقي، والإخلال بالنزاهة، وسوء الإدارة، والتأخير، والظلم، والخشونة، والإهمال، وعدم الأهلية، وسوء السلوك، وعدم الكفاءة أو عدم الصلاحية لخدمة المواطنين.

الآليات الانتقالية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان

٢١- دعت أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٧ إلى إنشاء مؤسسات إضافية لمعالجة قضايا العدالة الانتقالية والأسباب الكامنة للعنف. وتشمل هذه المؤسسات:

(ج) لجنة التحقيق في أعمال العنف بعد الانتخابات (لجنة واكي)

٢٢- كانت ولاية اللجنة هي التحقيق في الوقائع والظروف التي أحاطت بأعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات، وسلوك وكالات أمن الدولة في التعامل معها، وتقديم توصيات بشأن التدابير القانونية والإدارية للقضاء على الإفلات من العقاب.

(د) لجنة المراجعة الانتخابية المستقلة

٢٣- شكلت الحكومة لجنة المراجعة الانتخابية المستقلة برئاسة القاضي كريغلار بعد أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٧ مباشرة لتقديم توصيات بشأن إصلاح العملية الانتخابية في كينيا.

(هـ) اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة ولجنة مراجعة الحدود المستقلة المؤقتة

٢٤- أوصت لجنة كريغلار بإنشاء لجنتين جديدتين - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة ولجنة مراجعة الحدود المستقلة المؤقتة. وتشرف اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة على الإصلاحات الانتخابية ولا سيما على إنشاء سجل للناخبين الجدد، ووضع نظام حديث لجمع وترتيب ونقل وفرز البيانات الانتخابية، وتعزيز تثقيف الناخبين، وإدارة الانتخابات والاستفتاءات بصورة فعالة.

٢٥- وتقوم لجنة مراجعة الحدود المستقلة المؤقتة حالياً بتشكيل ووضع ومراجعة الحدود الإدارية للدوائر الانتخابية الجديدة. وستقدم أيضاً توصيات لتحديد الدوائر الانتخابية والوحدات الإدارية للسلطات المحلية وستوصي بالعدد المثالي للدوائر الانتخابية على أساس المساواة في الأصوات.

(و) لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة

٢٦- يسلم القانون الذي أنشأ اللجنة بأنه وقعت في كينيا منذ الاستقلال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإساءة لاستعمال السلطة والمناصب العامة وبأنه لا يمكن معالجة بعض هذه الأعمال بوجه ملائم بالمؤسسات القائمة بسبب العقبات الإجرائية وغيرها من العقبات. وولاية اللجنة هي معالجة أخطاء الماضي من أجل الاستعداد للمستقبل عن طريق بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على سيادة القانون وإعطاء الشعب بداية جديدة عن طريق تحقيق العدالة لضحايا الظلم ومعالجة الانتهاكات السابقة بوجه ملائم.

(ز) اللجنة الوطنية للترابط والتكامل

٢٧- أنشئت اللجنة لإصلاح أجهزة الدولة وتوفير المزيد من الكمال والسلام والترابط بينها. وولايتها هي تحديد وتحليل العوامل التي تعرقل الوصول إلى علاقات متناسقة بين الجماعات الإثنية المختلفة، ولا سيما الحواجز التي تحول دون مشاركة أي جماعة إثنية في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية والسياسية، وتقديم توصيات بشأن كيفية تحقيق المصالحة في الأمة من خلال تشجيع التحكيم والتوفيق والوساطة وأشكال مماثلة من آليات تسوية المنازعات من أجل تأمين وتعزيز الانسجام الإثني والعنصري والسلام.

دال - الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

٢٨- كينيا دولة طرف في جميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان باستثناء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي هي قيد النظر حاليا، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وجميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب؛ وصدقت أيضا على ٤٩ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ودخل ٤٣ منها في حيز النفاذ.

٢٩- وعلى الصعيد الإقليمي، صدقت كينيا على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمكافحة الفساد؛ والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

هاء – مدى إدماج المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في القانون الوطني

٣٠- كينيا دولة تأخذ بمبدأ الازدواجية بين القانون الوطني والقانون الدولي ويلزم لنفاذ الصكوك الدولية بها إصدار قانون من البرلمان. وفي هذا الصدد، أصبحت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، ومؤخراً الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا نافذة على الصعيد الوطني بعد إصدار قانون الطفل (الفصل ٥٨٦ من القوانين الكينية) وقانون اللاجئين (رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦)، على التوالي. ووضعت الأحكام المتعلقة بهذين القانونين بما يماثل بشكل وثيق الأحكام المتعلقة بالصكوك الدولية والإقليمية، مع بعض الاستثناءات اللازمة التي تقتضيها الظروف في كينيا.

٣١- وأدمج البلد اتفاقيات جنيف الأربع بأكملها من خلال قانون اتفاقيات جنيف (الفصل ١٩٨ من القوانين الكينية) واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال قانون الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٢- وأدمج أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من خلال قانون الجرائم الدولية لعام ٢٠٠٨.

٣٣- وبينما تكون بعض الصكوك نافذة بقانون واحد، فإنه يلزم لنفاذ صكوك أخرى أكثر من قانون. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي أدرجت إجمالاً من خلال تشريعات مختلفة.

واو – آليات الجبر الفردية على الصعيد الدولي

٣٤- تقوم الحكومة حالياً، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، بتقييم موقفها فيما يتعلق بآليات تقديم الشكاوى الفردية إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن كينيا لم يكن لها موقف رئيسي مع الآليات الفردية الإقليمية القائمة حالياً.

خامساً – الإنجازات وأفضل الممارسات

ألف – الحقوق المدنية والسياسية

(أ) برنامج حماية الشهود

٣٥- برنامج حماية الشهود الذي يتمتع بالكفاءة والفعالية هو حجر الزاوية للنجاح في عملية ملاحقة القضايا. وقد أدرجت كينيا المادتين ٢٤ و٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في القانون الوطني من خلال قانون حماية الشهود لعام ٢٠٠٦. وكينيا

هي البلد الثاني في أفريقيا الذي لديه برنامج لحماية الشهود. وبلغ تفعيل هذا البرنامج مرحلة متقدمة واكتملت الآن الأمانة اللازمة لذلك.

٣٦- ومشروع القانون المتعلق بحماية الشهود قيد الاستعراض حالياً من أجل فصل الوحدة المعنية بحماية الشهود عن مكتب النائب العام وضمان استقلالها بالتالي.

(ب) الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام

٣٧- هناك وقف فعلي لعقوبة الإعدام التي لا تزال نافذة في كينيا منذ عام ١٩٨٧.

٣٨- وهناك حاليا توجيه رئاسي لجميع الوزارات والدوائر الحكومية المختصة لإجراء دراسات تجريبية وإشراك جميع أصحاب المصلحة على سبيل الاستعجال لتحديد ما إذا كان استمرار وجود عقوبة الإعدام في القوانين الوطنية مجدياً أو مؤثراً في مكافحة الإجرام. وهذا اعتراف بحقيقة أن "بقاء المحكوم عليهم بالإعدام مدة طويلة في انتظار تنفيذ الحكم يسبب الكرب والمعاناة والصدمات النفسية والقلق لهم بغير مقتض ويشكل معاملة لا إنسانية".

(ج) حرية التنقل، والدين، وتكوين الجمعيات

٣٩- يكفل الدستور الحماية والاحترام لحرية التنقل، والسفر، والدين، وتكوين الجمعيات. وهناك ادعاءات متفرقة للتخويف والتدخل الحكومي في هذه المجالات ولكنها ليست هي القاعدة. ويجوز للمنظمات غير الحكومية أيضا الدخول إلى البلد كما يجوز لها التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان بدون قيود.

(د) إصلاح السجون

٤٠- في معرض الاعتراف بحق السجناء في التمتع بالحريات الأساسية التي يكفلها الدستور وغيرها من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أدخلت الحكومة تعديلات على دائرة السجون ووضعت برامج تركز على القضايا الاستراتيجية القائمة على حقوق الإنسان وتعزيز الممارسات الإدارية والديمقراطية في إدارة السجون. وبدأت هذه الإجراءات في إنتاج ثمارها بالفعل حيث منحت الجائزة العالمية للموظف المثالي في إدارة السجون في عام ٢٠٠٩ لأحد الكينيين. وجاري أيضاً التخطيط لتعديل قانون بورستال (الفصل ٩٢) لكفالة الاتساق بينه وبين قانون الطفل من أجل الاستجابة للاحتياجات والتحديات العديدة للشباب المحتجزين في السجون.

٤١- واستهلت الحكومة أيضا برامج للتنمية الهيكلية للسجون بغية تحسين حالة السجون عن طريق تحديث البنية التحتية والأعمال المدنية في مرافق السجون في جميع أنحاء البلاد. وستؤدي هذه المنشآت إلى زيادة المساحات المخصصة لإيواء السجناء وبالتالي إلى إضفاء الطابع الإنساني على الأوضاع العامة في السجون.

(هـ) قانون الأحزاب السياسية

٤٢- يعد إصدار قانون الأحزاب السياسية خطوة هامة في تطوير الديمقراطية في كينيا. ويمهد هذا القانون الطريق للمساواة بين الأطراف التي ستسعى إلى تحقيق الشفافية، والقابلية للمساءلة، والإدارة الجيدة المنصوص عليها في القانون.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

البرامج الوطنية لمكافحة الفقر

(أ) برنامج الحوافز الاقتصادية لعام ٢٠٠٩

٤٣- برنامج الحوافز الاقتصادية هو برنامج قصير إلى متوسط الأجل ذو كثافة عالية وتأثير واسع النطاق، والهدف منه هو تفعيل الاقتصاد نحو النمو والتنمية في الأجل الطويل، وتأمين وسائل العيش للكينيين، والتصدي للتحديات الإقليمية وعدم المساواة بين الأجيال. ويلتزم البرنامج بالمبادئ الواردة في الرؤية لعام ٢٠٣٠ والمخاوف العالمية المتصلة بالاستدامة البيئية.

(ب) برنامج كازي كوا فيجانا

٤٤- أطلق هذا البرنامج في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ كاستراتيجية من الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال توليد فرص العمل. والأهداف المحددة لهذا البرنامج هي: توفير المعونة الغذائية لنحو ٥ ملايين من الكينيين، وزيادة إنتاج الغذاء أو الحصول على وسيلة لكسب الدخل اللازم لشراء المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى، وتوظيف السكان المتضررين وخصوصا الشباب في المشاريع المجتمعية، وتوجيه المهارات وطاقات الشباب نحو الأنشطة المنتجة.

(ج) صندوق تطوير الدوائر الانتخابية

٤٥- الهدف من الصندوق هو التغلب على اختلال التوازن في التنمية الإقليمية الناتج عن السياسات الحزبية. ويستهدف الصندوق جميع المشاريع الإنمائية على مستوى الدوائر الانتخابية، ولا سيما المشاريع التي تهدف إلى مكافحة الفقر على مستوى القاعدة. ويتكون الصندوق من مخصصات مالية سنوية تعادل ٢,٥ نسبة مئوية من عائدات الحكومة العادية. ووافق البرلمان على زيادة هذه المخصصات إلى ٧,٥ نسبة مئوية من عائدات الحكومة. وتوزع ٧٥ نسبة مئوية من المخصصات بالتساوي على جميع الدوائر الانتخابية التي يبلغ عددها ٢١٠ دائرة. وتوزع النسبة المتبقية البالغة ٢٥ نسبة مئوية بحسب مستويات الفقر في كل دائرة. ويجوز لكل دائرة أن تستخدم ما لا يزيد على ١٠ نسبة مئوية من المخصصات السنوية لبرنامج المنح الدراسية من أجل تعزيز الحق في التعليم.

(د) الحق في التعليم

٤٦- بدأت كينيا في تحقيق بعض المكاسب من التعليم الابتدائي الشامل المجاني في البلد. وزاد التحاق الأطفال بالمدارس كما زاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الثانوية. وساعد إصدار قانون الأطفال الذي ينص على معاقبة الوالدين أو الأوصياء الذين لا يقيدون أطفالهم بالمدارس على ذلك.

٤٧- واتخذت تدابير لضمان عدم إهمال الأطفال الأشد قابلية للتأثر منها برامج التغذية المدرسية، والمنح الدراسية والكتابية للمساعدة على بقاء الفقراء والضعفاء في المدارس. وتقدم في إطار برنامج تعميم التعليم الابتدائي المجاني في البلد منح فردية إضافية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المسجلين في المدارس والوحدات التعليمية العامة وغيرها من المؤسسات لضمان اندماجهم الفعال.

٤٨- وتقدم الحكومة أيضا الرسوم الدراسية للتعليم الثانوي.

(هـ) الحق في الصحة

٤٩- في السعي إلى ضمان أفضل المستويات الممكنة من الصحة العقلية والجسدية لمواطنيها، أصدرت كينيا عدداً من التشريعات ووضعت السياسات اللازمة لتفعيل التدابير الرامية إلى تعزيز الصحة العقلية والبدنية. وتشمل هذه التدابير: قانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ومكافحتهما الذي يمنع التمييز بجميع أشكاله ومسمياته ضد الأشخاص المصابين بهذا المرض أو الذين يعتقد أو يشتبه في إصابتهم به، وإدماج برنامج الصحة الإنجابية لتعزيز الأمومة الآمنة وبقاء الطفل في البرامج الوطنية، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا، والتدابير الرامية إلى تحويل صندوق التأمين الصحي الوطني إلى صندوق للتأمين الصحي الاجتماعي ليشمل جميع العاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد وتكاليف العيادات الخارجية.

(و) الحق في السكن

٥٠- لضمان الحق في السكن، أنشأت الحكومة وزارة مخصصة للإسكان لضمان تنفيذ البرامج بصورة فعالة، ووضعت سياسة وطنية للإسكان، وقدمت في إطار هذا البرنامج مشروع قانون للإسكان الوطني، ورفعت مستوى المستوطنات غير الرسمية التي أنشئت في إطار برنامج النهوض بالأحياء الفقيرة.

(ز) حق العمل والحق في العمل

٥١- تعاني كينيا من الارتفاع في معدل البطالة المقترن بالانخفاض في إنتاجية قوة العمل. واتُخذت تدابير لتعجيل تسوية المنازعات التجارية، وتعزيز الانسجام الصناعي، وإنفاذ القوانين الرامية إلى تعزيز معايير الصحة والسلامة، ودعم المركز الوطني للإنتاجية وذلك

لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية قياس الإنتاجية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدرت الحكومة تشريعات لإعلان الحقوق الأساسية للعمال وتحديدها، وعززت جميع القوانين المتعلقة بنقابات العمال والمنازعات التجارية من أجل تعزيز حرية تكوين الجمعيات. وتشمل هذه التشريعات قانون العمل لعام ٢٠٠٧، وقانون علاقات العمل لعام ٢٠٠٧، وقانون التعويض عن إصابات العمل لعام ٢٠٠٧، وقانون الصحة والسلامة المهنية لعام ٢٠٠٧.

(ح) حقوق الأطفال

٥٢- في عام ٢٠٠٨، صنف التقرير الأفريقي لرفاه الطفل الحكومة الكينية باعتبارها كواحدة من أعلى الحكومات الأفريقية الملائمة للأطفال. ويرجع ذلك إلى وضع أحكام قانونية مناسبة لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال، وتخصيص حصة أكبر نسبيا من الميزانية الوطنية لتوفير الاحتياجات الأساسية للأطفال، والنجاح في تحقيق نتائج جيدة مواتية نسبياً على النحو المبين في الأطفال أنفسهم. وأدمجت كينيا اتفاقية حقوق الطفل بأكملها في القانون الوطني.

جيم - التحديات والقيود

(أ) الفقر وعدم التكافؤ

٥٣- يصنف البنك الدولي كينيا ضمن المجتمعات غير المتكافئة العشرة الأولى في العالم، حيث تستأثر عشر من أغنى الأسر بأكثر من ٤٢ في المائة من الدخل في البلد بينما تعيش الأسر العشر الأشد فقراً بأقل من واحد في المائة من الدخل. ولا يزال الفقر عقبة رئيسية في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق الإمكانيات الكاملة لعدد كبير من الكينيين، وبخاصة النساء والأطفال. ويقدر السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بنحو ٤٥,٩ نسبة مئوية (٢٠٠٧). وتميز الاقتصاد في العقدين الماضيين بالركود في النمو الاقتصادي. ويعيش حالياً نحو ٥٦ نسبة مئوية من الكينيين تحت خط الفقر الدولي أي بأقل من دولار واحد في اليوم. ووفقا لتقرير كينيا الاقتصادي لعام ٢٠٠٩، يبلغ عدد الكينيين الذين يعتمدون على الغير في معيشتهم نحو ٨٤ في المائة.

٥٤- وبينما وضع اهتمام كبير على التخفيف من حدة الفقر، فإن الفجوة بين الفقراء وغير الفقراء في الحق في الحصول على حقوق الإنسان واسعة. وهناك أيضاً تفاوت كبير في الدخل وفي الحصول على التعليم والصحة والأرض، وكذلك في تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب والسكن والمرافق الصحية المناسبة. ولا تزال مستويات الفقر المطلق، وخصوصا في "جيوب الفقر" المحددة في جميع أنحاء البلد، وكذلك الفوارق بين الجنسين، فيما بين الأقاليم وداخلها، وعدم المساواة بين الأجيال هي التحديات الرئيسية التي يجري تناولها عن طريق الرؤية لعام ٢٠٣٠، وبرامج مكافحة الفقر.

(ب) البطالة

٥٥- يتميز تحدي البطالة في كينيا بأبعاد متعددة. وأول هذه التحديات وأكثرها وضوحا هو ارتفاع معدل الزيادة في السكان الذي لا يتناسب مع توليد الفرص الاقتصادية القابلة للاستمرار. ويشكل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما الآن نحو ٧٢ في المائة من العاطلين عن العمل في حين أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٤ عاما يشكلون ٥١ في المائة. وينطوي هذا على خطورة عالية لكل من الشباب وازدهار الاقتصاد. ومن العوامل الأخرى التي تسهم في التحدي الأوسع نطاقاً للبطالة الهجرة من الريف إلى الحضر، والعمالة الناقصة المكثفة، وعدم التطابق العام بين الوظائف الناشئة والمهارات المتاحة في السوق.

(ج) سوء الإدارة وعدم احترام سيادة القانون

٥٦- لا تزال كينيا تواجه تحديات هيكلية رئيسية بدءاً بعدم كفاية الدستور الحالي، والحاجة إلى وجود نظام دستوري حديث وقائم على الحقوق وديمقراطي، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لإصلاح الدستور. كذلك، لا يزال الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعي والإدارة وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون عموماً غير ملائم.

٥٧- كذلك، لا تزال عدم فعالية القضاء والآليات المعنية بتسوية المنازعات والصراعات والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم بوجه عام من العوامل التي تؤدي إلى تعزيز الإفلات من العقاب، وقد تفاقم الوضع أيضاً بسبب انخفاض ثقة الجمهور في الأجهزة الحاكمة والمؤسسات المعنية بسيادة القانون. ويرجع فشل الأجهزة الحاكمة والمؤسسات المعنية بسيادة القانون أيضا إلى قلة التعاون بين الوكالات، وقلة الأنشطة المشتركة بينها وبين الأجهزة الحاكمة والمؤسسات المعنية بسيادة القانون، والتركيز التاريخي المفرط للكينيين على العمليات والأنشطة بدلا من التركيز على النتائج.

(د) ضعف المؤسسات

٥٨- لا يزال ضعف المؤسسات المسؤولة عن إعمال حقوق الإنسان وعدم فعاليتها يمثل تحديا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، كانت السلطة القضائية في كينيا عديمة الفعالية تماما في حماية حقوق الإنسان بسبب القيود المفروضة عليها مثل العجز، والفساد، وعدم الكفاءة، وتقادم القوانين، والنقص في الموارد، وعدم تأكيد استقلالها.

٥٩- ولا تزال اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان في طور التكوين ولذلك فإنها تسعى إلى إرساء أسس متينة للعمل مع المؤسسات مثل الشرطة والسجون والقوات المسلحة ليتسنى لها القيام بدور فعال في التدريب والدخول في حوارات حول حقوق الإنسان معها من أجل تطوير وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في جميع عملياتها. ويواجه مجلس الرقابة على الشرطة واللجنة الدائمة لشكاوى الجمهور عقبات قانونية هي قيد الاستعراض حالياً.

(هـ) عدم فعالية القوانين الدستورية وتقادم القوانين المعنية بإعمال الحقوق

٦٠- يتضمن الدستور الكيني العديد من الأحكام السلبية التي تحول دون إعمال حقوق الإنسان. ولذلك يلزم إعادة النظر في تلك الأحكام ليتضمن الدستور شرعة جديدة للحقوق تكون ملزمة وقابلة للتنفيذ. وتقوم كينيا حاليا باستعراض شامل للدستور. وترد في المشاريع القائمة للدستور عدة أحكام تقدمية لحقوق الإنسان لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمواطنة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق الجماعية. وسيقطع الدستور الجديد الذي سيصدر بالاستناد إلى المشاريع القائمة شوطا كبيرا في إرساء قواعد راسخة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٦١- وهناك أيضا العديد من القوانين التي تحول بوضوح دون إعمال حقوق الإنسان والتي يلزم مراجعتها لتعكس الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والرغبة في تعزيزها. وقد أعادت الحكومة تشكيل لجنة إصلاح القوانين الكينية لاستعراض جميع القوانين التي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان، وإجراء التعديلات اللازمة، أو إلغائها، أو سن تشريعات جديدة مناسبة.

(و) الافتقار إلى الوعي العام

٦٢- يفتقر الكثيرون إلى الوعي بحقوق الإنسان المكفولة لهم، ومن ثم يتعرضون لانتهاك هذه الحقوق دون التماس سبل الانتصاف. ورغم تقديم التربية المدنية عن طريق المجتمع المدني على مر السنين، إلا أنها لم تصل بصورة فعالة إلى معظم السكان. وتأمل الحكومة في إحداث تغيير لتحسين هذا الوضع، بتفعيل البرنامج الوطني للمساعدة القانونية والتوعية.

(ز) الفساد

٦٣- لا يزال الفساد يمثل تحدياً رئيسياً. غير أن كينيا وضعت إطاراً قانونياً وسياساتياً للحرب على الفساد. كما وضعت خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد يقودها أصحاب مصلحة متعددون، وهي الآن في عامها الثاني من التنفيذ. وتسعى جهود مكافحة الفساد إلى حماية الموارد العامة من الاستنزاف والتبديد، بغية توجيهها إلى التنمية الوطنية وتخفيف الفقر، ومن ثم إعمال حقوق الإنسان في البلد.

(ح) عمل الأطفال في كينيا

٦٤- لا يزال عمل الأطفال أحد أخطر التحديات التي تواجه معظم الأطفال في كينيا اليوم. ويمارَس عمل الأطفال منذ زمن طويل، غير أن حجمه وطبيعته تغيرا بمرور الوقت. ففي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، كان عمل الأطفال منتشراً في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، أما حديثاً فقد انتشر بسرعة أعلى إلى قطاعات أخرى، لا سيما الخدمة المترلية، والقطاع غير الرسمي، فضلاً عن استغلال الأطفال للأغراض الجنسية التجارية. وقد نجحت

الإدارة المعنية بالأطفال، بالتعاون مع إدارات أخرى، في حمل أصحاب الفنادق على التوقيع على المدونة الدولية بشأن منع الاستغلال الجنسي للأطفال في قطاع السياحة.

٦٥- وتشمل استراتيجيات إدماج القضايا المتعلقة بعمل الأطفال في التنمية الوطنية مداخلات رئيسية (الدعم المباشر) ومداخلات فرعية (التشريعات والسياسات). وسوف تركِّز الاستراتيجيات على مسائل المنع، والانسحاب، والتأهيل، والإدماج. وسوف يعد استقصاء وطني حول عمل الأطفال وسياسته في هذا الصدد من أجل تيسير تنفيذ المداخلات المذكورة.

(ط) مرافق السجون المنهكة

٦٦- مع وصول عدد نزلاء السجون إلى ٠٠٠ ٥٠ شخص، رغم أن سعتها الموصى بها لا تتجاوز ٠٠٠ ٢٠ شخص فقط، وبعد ٤٣ سنة من ضعف الاستثمار، أصبحت سجون كينيا مثقلة بالأعباء المتصلة بإدارة العاملين بها والسجناء الذين يزيد عددهم على المستوى الموصى به. ورغم المكاسب التي تحققت في إطار برامج الإصلاح الجارية لا يزال هناك ما ينبغي عمله بشأن بناء قدرات الاحتواء والحد من الاكتظاظ في السجون، مع زيادة التأثير الناجم عن التأهيل. وفي عام ٢٠٠٨، شُكِّلت أمانة لإصلاح المرافق الإصلاحية بغرض مراجعة الطريقة التي تؤثر بها قطاعات العدالة الأخرى على نظام السجون.

(ي) حرية وسائط الإعلام واستقلالها

٦٧- تحقق تقدم كبير منذ عام ٢٠٠٣ في تعزيز حرية وسائط الإعلام في كينيا. ولتيسير تطوير قطاع المعلومات والاتصالات، الذي يشمل الإذاعة، والاتصالات المتعددة الوسائط، وخدمات البريد، والتجارة الإلكترونية، أصدر البرلمان قانون الاتصالات الكيني (المعدَّل) لعام ٢٠٠٩ لتعديل قانون الاتصال السابق الصادر في عام ٢٠٠٨. غير أنه أثيرت بعض الشواغل بشأن أحكام معينة في هذا القانون، وتعكف الحكومة على إدخال التعديلات المناسبة بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في قطاع الإعلام بغية ضمان حرية وسائط الإعلام.

دال - الأولويات الوطنية الرئيسية

٦٨- تشمل هذه الأولويات المجالات المحددة في وثائق وخطط السياسات الحكومية، وهي تتوافق مع المجالات ذات الأولوية التي حددها الجمهور على المستوى الوطني في استطلاع الآراء عن سياسة حقوق الإنسان في كينيا، وفي التقرير الثاني المقدم إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وفي سياسة الأراضي. ومعظم هذه الأولويات مدرجة أيضاً في *مبادئ شراكة الحكومة الائتلافية* الموقعة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في إطار الحوار الوطني والمصالحة في كينيا. وقد حدد هذا الإطار أربعة بنود رئيسية في جدول الأعمال من شأنها أن

تنقذ البلد من الأزمة السياسية التي شهدها بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠٧. ويتمثل الهدف النهائي لهذا الحوار السياسي في تحقيق السلام والاستقرار والعدالة الدائمة عن طريق سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وفي الإطار نفسه، ثمة التزام بتناول القضايا القديمة العهد كمسألة ذات أولوية. ومن شأن تنفيذ بنود جدول الأعمال هذه أن يؤثر تأثيراً دائماً على حماية حقوق الإنسان وإعمالها في كينيا.

(أ) الإصلاحات الدستورية

٦٩- يحظى الإصلاح الدستوري في كينيا بمستوى خاص من الاستعجال، نظراً للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العديدة التي شهدتها كينيا في العقد الأخير. ولما كان الدستور هو الإطار المعياري للسياسة والحكم والسلطة العامة. في البلد، فإن من الواضح أنه لن يهدأ بال السكان في كينيا قبل إدراج التطورات الرئيسية الجديدة للأفضليات السياسية الوطنية، والحوكمة، ومبادئ الإدارة العامة التقدمية في الدستور.

٧٠- ولا تعتبر عملية مراجعة الدستور في كينيا مرادفا للنضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. فهذه العملية تتواصل منذ نحو عقدين من الزمن، غير أنها لم تبدأ بصورة رسمية إلا في عام ١٩٩٧ بصدور قانون تشكيل لجنة استعراض الدستور الكيني. وأعدت هذه اللجنة مشروع دستور مقترح عُرف على المستوى الشعبي باسم "مشروع بوماس" الذي نُقح بعد ذلك وطُرح للاستفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، غير أنه رُفض في التصويت. ويعزى الرفض جزئياً إلى عدم الموافقة على قضايا معينة اعتبرت مثيرة للجدل نظراً لاختلاف آراء الفئات المختلفة حولها.

٧١- وقد أدى العنف الواسع النطاق الذي نشب في البلد في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٧ إلى سن دستور جديد. والواقع أن أحد جداول أعمال الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني والمصالحة في كينيا يتمثل في الحاجة الماسة إلى إصلاح دستوري من أجل التصدي للقضايا التي تشكِّل الأسباب الرئيسية لانتشار التوتر الاجتماعي، وعدم الاستقرار، وموجات العنف. ولتحقيق هذه الغاية، سن البرلمان القانون المتعلق بوضع دستور كينيا (المعدَّل) لعام ٢٠٠٨، وقانون لجنة استعراض دستور كينيا لعام ٢٠٠٨، بوصفهما الإطار القانوني لوضع دستور جديد للبلد. وأنشئت بموجب ذلك لجنة خبراء يُتوقع أن تفرغ من عملها في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ صدور القانون. وسوف يُطرح المشروع الذي تضعه اللجنة للاستفتاء. فإذا تحقق توافق آراء بشأن القضايا المحددة المثيرة للجدل، فسوف يوضع دستور جديد لكينيا. ومن الجدير بالملاحظة أن شرعة الحقوق ليست واحدة من القضايا المثيرة للجدل، رغم أنها تنص على الأجيال الثلاثة للحقوق.

(ب) الإصلاحات القضائية في كينيا

٧٢- تقوم الإصلاحات القضائية على وضع دستور جديد وإجراء تعديلات دستورية. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى ترسيخ الإصلاحات القضائية، بما في ذلك الاستقلال المالي، والشفافية، والتعيينات القائمة على أساس الجدارة، وتأديب القضاة وعزلهم، والالتزام القوي بحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل لجنة الخدمات القضائية.

٧٣- وأنشأت الحكومة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ فرقة عمل منوط بها النظر في الإصلاحات القضائية، ودراسة القضايا المذكورة أعلاه التي تعتبر ضرورية لتعزيز وتحسين أداء الجهاز القضائي في الأجلين القصير والطويل، وتقديم النصح بشأن كيفية وتوقيت إجراء الإصلاحات المقترحة.

(ج) إصلاح جهاز الشرطة

٧٤- إن السجل الماضي لحقوق الإنسان والمكاسب التي تحققت في هذا المجال في كينيا تشوبها ادعاءات بارتكاب مخالفات لحقوق الإنسان على يد أجهزة الأمن الحكومية. وتتفاوت هذه الادعاءات من الإعدام دون محاكمة، إلى التعذيب، إلى المضايقة، وهي ادعاءات أدانتها الحكومة إدانة صريحة. وقد أجريت محاكمات لمسؤولي الأمن الحكوميين عندما أثبتت التحقيقات تواطؤهم أو إدانتهم في تلك الانتهاكات، غير أن هذه المحاكمات لم تصل إلى مستوى توقعات الكينيين.

٧٥- واشتملت النقطة الرابعة في جدول أعمال الحوار الوطني والمصالحة في كينيا، عقب نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧ التي أثارت النزاع، على إصلاح جهاز الشرطة بوصفه إحدى المؤسسات الرئيسية التي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة. وتهدف الإصلاحات إلى تحويل الشرطة الكينية والشرطة الإدارية إلى أجهزة للخدمات المهنية خاضعة للمساءلة، وقادرة على توفير الأمن الفعال وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في إطار عملها.

٧٦- وقد عيَّنت الحكومة فرقة عمل وطنية معنية بإصلاح السياسات، وذلك بموجب قرار نشر في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، وقدمت فرقة العمل تقريرها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. واشتمل التقرير على ٢٠٠ توصية. ووافق مجلس الوزراء على تنفيذ التوصيات التي يمكن تصنيفها في أربع فئات رئيسية، هي:

- تحسين سبل مساءلة الشرطة بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على أعمال الشرطة تضمن إجراء تحقيقات مهنية ومستقلة في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة وآليات المساءلة الداخلية للشرطة

- تحسين الكفاءة المهنية لخدمات الشرطة والنهوض بهذه الخدمات عن طريق إصلاح منهج تدريب الشرطة بما يتوافق مع ديمقراطية أعمال الشرطة التي تركِّز على حقوق الإنسان، وتحسين الأجور، والنهوض بالرفاه العام والمنافع
- الإصلاحات التنفيذية والإدارية: توفير المعدات الكافية وتطبيق لامركزية القرار، بتفويض الأقاليم اتخاذ القرارات من أجل تحسين الكفاءة وفعالية تقديم الخدمات والمساءلة أمام المواطنين على مستويات المجتمع
- الإصلاحات المؤسسية والقانونية والسياساتية: إنشاء مؤسسات جيدة، وسن تشريعات جديدة وتعديل التشريعات القائمة، ووضع سياسات جديدة لتحسين عملية تنسيق أعمال الشرطة وانتشارها وأدائها. ويشمل ذلك وضع هياكل جديدة لأعمال الشرطة تنطوي على جملة أمور، منها الإشراف على أعمال الشرطة، والأمن القومي، وسياسات أعمال الشرطة

ويتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تحسين الأمن القومي، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كينيا.

العدالة الانتقالية، والوئام الوطني، والمصالحة

(أ) التصدي للإفلات من العقاب والفساد

٧٧- نجمت مشكلة الإفلات من العقاب في كينيا، جزئياً، عن التحديات التي تواجه ضمان احترام مبدأ سيادة القانون. ويحدد دستور كينيا المؤسسات المسؤولة عن سيادة القانون، بما في ذلك الفصل بين سلطات الفروع الثلاثة للحكومة من أجل إعمال الضوابط والتوازنات، وشرعة الحقوق، واستقلال القضاء، ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تضافر الجهود من أجل استئصال أنماط انتهاك حقوق الإنسان، وإساءة استغلال المنصب، والفساد، وسوء إدارة الموارد العامة، بغية تعزيز سيادة القانون. ولكينيا تاريخ طويل من عدم التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية، يعود إلى عهد الاستعمار.

٧٨- وقد أبدت الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ التزاماً بالتصدي للإفلات من العقاب على ارتكاب مخالفات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، شُكلت لجنة معنية بتقصي الحقائق والعدالة والمصالحة من أجل التصدي للمخالفات والمظالم السابقة في مجال حقوق الإنسان. ولا يُتوقع أن تتعامل اللجنة مع مرتكبي العنف الذي نشب عقب الانتخابات، وإنما ستقتصر على العمل في نطاق ولايتها المتمثلة في تصحيح المظالم.

٧٩- ويتوقع أيضاً أن تسفر عملية استعراض الدستور الجارية عن نظام دستوري جديد يوفر إطاراً سياساتياً وقانونياً ومؤسسياً أقوى يتيح إعمال حقوق الإنسان وتعزيزها، ومنع الفساد وغيره من أشكال الظلم الاجتماعي.

(ب) التصدي للعنف السياسي

٨٠- رغم معاناة كينيا من العنف السياسي منذ إعادة العمل بتعدد الأحزاب في مطلع تسعينات القرن الماضي، إلا أن انتخابات عام ٢٠٠٧ المثيرة للجدل سببت أزمة غير مسبوقة وعنفاً خلّف نحو ٥٠٠ ١ قتيل كيني ومئات الآلاف من المشردين داخلياً. وقد أبرز ذلك ضعف العديد من الأطر القانونية والمؤسسية التي تشرف على الانتخابات في البلد، فضلاً عن الحاجة إلى معالجة الشكاوى التي طال أمدها. وقد استلزم هذا الوضع إنشاء آليات للعدالة الانتقالية، التي نُوقشت آنفاً. وبوجه خاص، بعد أن تقصت لجنة التحقيق في أعمال العنف، التي اندلعت في أعقاب الانتخابات، أفعال أو تقصير مؤسسات الأمن التابعة للدولة أثناء أعمال العنف، قدمت اللجنة توصيات بإنشاء محكمة خاصة يُناط بها مساءلة المسؤولين الأساسيين عن الجرائم، ولا سيما المرتكبة ضد الإنسانية، فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠٠٧ في كينيا.

٨١- وفي وقت كتابة هذا التقرير، وافقت الحكومة مبدئياً على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في إطار الجهود المستمرة لإنشاء آلية محلية لمحاكمة الجناة. وسوف يُدمج قانون الجرائم الدولية ونظام روما الأساسي في التشريعات المحلية، بغية تيسير هذه العملية بصورة كبيرة.

(ج) إعادة توطين المشردين داخلياً

٨٢- أدى العنف الذي اندلع في كينيا في أعقاب الانتخابات إلى تشريد ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص داخل البلد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ورغم أن التشريد الناجم عن العنف ليس ظاهرة جديدة في كينيا، إلا أن حجم هذا التشريد وسرعته وكثافته لم يكن له مثيل من قبل. كما أدت الاشتباكات التي جرت في التسعينيات، بسبب الانتخابات العامة أيضا، إلى تشريد مئات الآلاف من الأشخاص، ولا يزال الكثير منهم مشردين حتى الآن. ومع تشكيل الحكومة الائتلافية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان ثمة حاجة إلى التحول من نظام الإغاثة الإنسانية للمشردين داخلياً إلى وضع حلول دائمة. فعودة هؤلاء المشردين من المخيمات إلى منازلهم السابقة لها آثار سياسية واقتصادية مهمة على الحكومة. كما أن الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتعافي الاجتماعي والاقتصادي العاجل، التي وضعتها الحكومة، تولي أولوية لسرعة إعادة التوطين، إذ تنص على: تعزيز التنمية (لا سيما في القطاع الزراعي)، وتحسين صورة البلد في الخارج، ومنع تحول مخيمات المشردين داخلياً إلى أراض خصبة لتجنيد الميليشيات والعصابات الإجرامية، وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة لهؤلاء المشردين.

٨٣- ولا يزال التوتر والعنف المحليان في بعض المناطق يحولان دون إعادة إدماج المشردين في مجتمعاتهم أو عودتهم إليها. وقد تعرض بعضهم إلى اعتداءات في مناطق مختلفة رغم وجود معسكرات للشرطة أُقيمت حديثاً في تلك المناطق. وفي ١٧ تموز/يوليه، تعرض ٢٠٠ شخص

ممن حاولوا العودة إلى أقاليم نجيريمولي وكنياك وكيبكليون في منطقة الوادي المتصدع إلى التشريد مرة أخرى في إقليم ناكورو. وذكرت هذه المجموعة أنها عانت من استمرار انعدام الأمن وافتقاد الغذاء والمأوى. ومن الواضح أن أمن المشردين داخلياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود المصالحة الوطنية. وقد بدأت الحكومة وأطراف أخرى فاعلة جهوداً للمصالحة ووضعت آليات لتسوية النزاع.

(د) التغلب على النزعة الإثنية السلبية

٨٤- لا تزال مسألة الإثنية عاملاً بالغ الأهمية في كينيا، كما أن لها طابعا سياسيا شديد الوضوح. فالميل إلى التصويت بدافع التفضيل الإثني للمرشح لا وفقا للخيارات السياسية لا يزال قويا، وكذلك تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية. وترتبط الصورة العامة للقيادات ارتباطا وثيقا بخلفيتهم الإثنية لا بسلامة سياساتهم.

٨٥- ونظراً لتعددية العامل الإثني وجذوره السياسية والاجتماعية العميقة، فمن غير الممكن بل من غير المحبذ قمع العامل الإثني إن لم يكن القضاء عليه في القضايا المتعلقة بالسياسات في كينيا. غير أن المشكلة تنشأ عندما تأخذ النزعة الإثنية طابعاً سياسياً وتُستغل لأغراض أخرى غير مقبولة. وتتمثل القضية المحورية التي ينبغي حلها في دور النزعة الإثنية السلبية في إضعاف الديمقراطية وتأثير هذه النزعة على تعزيز حقوق الإنسان والتنمية في كينيا.

٨٦- وتلتزم الحكومة بمعالجة مشكلة الإثنية السلبية كي تضمن أن تعيش الطوائف الكينية المختلفة معاً في تواؤم وسلام. ولبلوغ هذا الغرض، صدر قانون الوئام الوطني والاندماج لعام ٢٠٠٨. ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الوئام الوطني والاندماج، بحظر التمييز القائم على الأسس الإثنية، وهو ينص على إنشاء لجنة الوئام الوطني والاندماج، ويحدد سلطاتها ووظائفها. وقد أُنشئت هذه اللجنة، وهي تمارس وظائفها بالفعل.

(هـ) تعزيز الأمن

٨٧- تعترف حكومة كينيا بأن هذه المسألة تمثل شاغلاً رئيسياً لمعظم الكينيين، ولذلك شرعت بالفعل في إجراء إصلاحات إدارية ومؤسسية للمؤسسات الأمنية بغية تعزيز مساءلتها أمام الجمهور، والحد قدر الإمكان من إساءة استغلال السلطة. وتسهم عوامل داخلية وخارجية في تفاقم المسائل الأمنية في كينيا. وتشمل العوامل الخارجية سهولة التسلل عبر الحدود الوطنية، وانعدام الأمن في البلدان المجاورة وما ينجم عن ذلك من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدفق اللاجئين، والتهديد الذي يمثله الإرهاب. أما العوامل الداخلية فتشمل تهديد الأمن على يد العصابات الإجرامية المنظمة التي نجمت جزئياً عن بطالة الشباب. وقد ضعفت إلى حد بعيد قدرة الحكومة على حماية حقوق الإنسان المكفولة لمواطنيها، بسبب ضعف القدرة المؤسسية وضعف الإطار القانوني للبلد. ويتفاقم هذا الوضع بعدم فعالية آلية الشكاوى في مواجهة انتهاكات الشرطة لحقوق المواطنين.

(و) معالجة الفقر

٨٨- يمثل الفقر عائقاً رئيسياً أمام تلبية الاحتياجات الأساسية والاستفادة الكاملة من إمكانات العديد من الكينيين، لا سيما النساء والأطفال. ولتعزيز المساواة والحد من الفقر، تركز الجهود المبذولة على التعليم الابتدائي الشامل، وتحسين سبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وتوسيع القدرات الإنتاجية في مجال الزراعة، وتطوير المناطق القاحلة وشبه القاحلة غير المعتنى بها، والنهوض بالأوضاع المعيشية لسكان الحضر الذين عانوا من ضعف البنية الأساسية الحضرية والخدمات الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات التوسع الحضري في المقام الأول.

(ز) تشغيل الشباب

٨٩- تحظى مسألة توفير فرص العمل للشباب بالأولوية، لا لمجرد أن ٣٨ في المائة من سكان كينيا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ سنة، وإنما أيضاً لأن عمل الشباب يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في حل قضايا أخرى كالفقر والمخاطر الأمنية. ويُعزى أيضاً قدر كبير من العنف السياسي إلى كثرة عدد الشباب العاطل عن العمل.

(ح) الاحتكام إلى القضاء

٩٠- رغم أن إصلاح قطاع القضاء هو أحد أولويات الحكومة منذ عام ٢٠٠٣، لا يزال الكثير من الكينيين يواجهون تحديات كبيرة في سبيل اللجوء إلى القضاء. وتلتزم الحكومة بضمان إجراء الإصلاحات اللازمة في قطاع القضاء بما يكفل لجميع المواطنين إمكانية اللجوء إلى القضاء في الوقت المناسب.

(ط) حقوق المرأة

٩١- التزمت الحكومة بتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بحلول عام ٢٠١٥. وثمة التزام آخر بضمان مراعاة القضايا الجنسانية في جميع مستويات الوزارات والوكالات الحكومية. كما تواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات تشجيعية ومؤسسية وسياساتية مهمة من أجل النهوض بحقوق المرأة. ومن الجدير بالملاحظة أن قانون الأحزاب السياسية يشترط أن يكون ثلث المسؤولين في أي حزب من الجنس الآخر. ويمثل ذلك خطوة مهمة في سبيل تعزيز الديمقراطية والمساءلة في البلد. ولا يزال إعمال جميع حقوق الإنسان يمثل تحدياً رئيسياً لعدد كبير من النساء بسبب العوائق الثقافية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية.

٩٢- وتمثل المرأة أكثر من ٥٠ في المائة من سكان كينيا، كما يمثلن غالبية القوة العاملة في القطاع الزراعي الذي لا يزال العمود الفقري للاقتصاد الكيني. ورغم ذلك، لا تزال المرأة مهمشة إلى حد بعيد من حيث حصولها وسيطرتها على الموارد والفرص الاجتماعية

الاقتصادية. فمثلاً، لا تزيد نسبة النساء اللاتي لديهن سندات ملكية على ٣ في المائة. ومن شأن ذلك أن يحد بشدة من قدرة المرأة على الحصول على القروض من القطاع المالي الرسمي. والواقع أن النساء يمثلن معظم سكان كينيا الذين لا يمكنهم الحصول على خدمات مالية، والذين تبلغ نسبتهم ٣٩ في المائة.

٩٣- وجاء إطلاق صندوق مشاريع المرأة معلماً بارزاً في جهود كينيا الرامية إلى التصدي لعدم التوازن الاقتصادي بين الجنسين في المجتمع. ويعتبر هذا الصندوق مشروعاً رائداً في إطار الجانب الاجتماعي لرؤية عام ٢٠٣٠، ولذلك ستواصل الحكومة تخصيص مزيد من الموارد للصندوق الدائر بغية تحسين قدرته على التصدي لمظاهر عدم المساواة بين الجنسين بأسلوب مستدام.

٩٤- وعلاوة على صندوق مشاريع المرأة، تنفذ الحكومة إجراءات إيجابية لتشغيل المرأة. ويهدف ذلك إلى ضمان أن تمثل المرأة ٣٠ في المائة على الأقل من الموظفين الجدد المعينين في الخدمة العامة.

٩٥- كما أُنشئ إطار عمل وطني لرصد وتسجيل الإجراءات الإيجابية في مجال الأنشطة الحكومة المتعلقة بالتخطيط والميزنة والتشريعات ووضع الخطط.

(ي) الأمن الغذائي

٩٦- يصنف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية كينيا ضمن أدنى ٣٠ بلداً في الأمن الغذائي في العالم (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). وتشمل العوامل المؤدية إلى انعدام الأمن الغذائي على مستوى المنطقة، الأسرة المعيشية قلة الأمطار في المواسم الثلاثة الأخيرة؛ والانخفاض الشديد في إنتاج المحاصيل؛ وعدم كفاية طرق تنويع أسباب المعيشة؛ وتدهور الشروط التجارية للرعاة والمزارعين؛ واستمرار ارتفاع أسعار السلع الزراعية؛ وانعدام الأمن، لا سيما في مناطق الرعي؛ وانتشار تدهور الأراضي؛ وتفشي أمراض الحيوانات الزراعية وما يترتب على ذلك من حجر بيطري عليها؛ واستدامة نقص المياه، والعنف الذي اندلع في الانتخابات وما نجم عنه من انخفاض شديد في عائدات السياحة وتفاقم الكساد الاقتصادي.

٩٧- ويتفق هذا التقييم مع النتائج التي توصل إليها الفريق التوجيهي المعني بالأمن الغذائي في كينيا، الذي أجرى في أواخر أيار/مايو وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ تقييماً للأمن الغذائي المعتمد على هطول الأمطار في ٣٠ منطقة. وفي مستهل آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان رصيد البلد من الذرة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ طن، في الوقت الذي تبلغ الاحتياجات الشهرية منه ٣٠٠ ٠٠٠ طن، الأمر الذي يُنذر بنقص شديد في نهاية أيلول/سبتمبر.

٩٨- واتخذت الحكومة تدابير على الأجلين القصير والطويل لتحقيق الأمن الغذائي. وشملت هذه التدابير معالجة سوء التغذية المتوسط والوخيم، وتقديم المعونة الغذائية، ونقل المياه بالشاحنات، وتوفير البذور المقاومة للجفاف، وحفر آبار المياه وتزويدها بمعدات رفع المياه،

وتوفير الأغذية العالية القيمة، وبناء/تجديد نظم الري. وأنشئ برنامج مساعدة الأسرة لتخفيف آثار انعدام الأمن الغذائي على الريفيين الفقراء والضعفاء في البلد. وينطوي هذا البرنامج، في مرحلته التجريبية، على تقديم إعانة شهرية لشراء الغذاء قدرها ٥٠٠ ١ شلن إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص من الفقراء والضعفاء، ولا سيما من يعيشون في مستوطنات غير رسمية.

(ك) حماية البيئة

٩٩- تواجه كينيا حالياً تحديات بيئية خطيرة لها تأثير مباشر على إنتاج الغذاء، وتوافر الموارد المائية، والطاقة، والأحوال المناخية الإقليمية. وأدى تدمير الأحراج، التي تُعتبر مستجمعات مهمة للمياه، إلى تقليل الغطاء الحرجي لكينيا بصورة شديدة. وتتصدى كينيا حالياً لهذه التحديات. فقد بدأت كينيا عملية للإصلاح البيئي، على النحو الوارد في الورقة الإطارية للسياسة البيئية التي تهدف إلى إحكام الإدارة البيئية وسياستها وتشريعاتها في البلد. ويسعى البلد حالياً إلى إصلاح خزانات المياه التي تضررت من جراء الاستيطان البشري والأنشطة البشرية. وعلى المستوى الدولي، وقعت كينيا على مجموعة من الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، منها الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة.

(ل) حقوق الأطفال

١٠٠- رغم إدراج اتفاقية حقوق الطفل في قانون الأطفال المحلي الذي أُقر في كينيا، لا يزال الأطفال يتعرضون للعنف الجنسي، والبغاء، والاتجار، والاستغلال في العمل، وغير ذلك من أشكال الانتهاك. وبينما يرى منتقدو قانون الأطفال أنه بعيد تماماً عن الاكتمال في تخطيطه وإنفاذه، إلا أنه لا يزال يمثل خطوة إيجابية تمنح الأطفال الكينيين حقوقاً قابلة للإنفاذ ضد البالغين والحكومة.

١٠١- وقد اتخذت الحكومة، بطريقة خاصة، تدابير لحماية الأطفال الذين تيتموا من جراء عواقب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهؤلاء الأطفال يعانون من صدمة عاطفية وكرب نفسي اجتماعي، وافتقار إلى توجيه الوالدين، والفقر، والتعرض للاستغلال في العمل المحفوف بالخطر والاستغلال الجنسي، وعدم الحصول على التعليم. ولمواجهة هذا الوضع، أعدت الحكومة مشروع التحويلات النقدية لليتامى والأطفال الضعفاء. ويستخدم هذا المشروع التحويلات النقدية في تعزيز قدرة الأسر الضعيفة على حماية اليتامى والأطفال الضعفاء ورعايتهم، وضمان بقاء اليتامى داخل مجتمعاتهم.

(م) الصحة

١٠٢- لا يزال الحصول على الخدمات الصحية يمثل تحدياً في كينيا، بسبب ضعف البنية الأساسية الصحية وعدم وجود مخطط وطني للتأمين الصحي. ويتفاقم هذا الوضع من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أُعلن كارثة وطنية، سعياً إلى تضافر الجهود ضد الجائحة.

(ن) الأشخاص ذوو الإعاقات

١٠٣- رغم سن الحكومة لبعض التشريعات المهمة واعتمادها لبعض السياسات التدرجية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال هناك فجوات في سبيل تنسيق مختلف مداخلات السياسات التي تتناولها الحكومة على سبيل الأولوية.

(س) التعليم

١٠٤- في عام ٢٠٠٣، اعتمدت الحكومة سياسة التعليم الابتدائي الشامل التي رفعت معدلات الالتحاق بالمدارس في البلد إلى مستويات عالية. ومع ذلك، لا يزال هناك ١,٣ مليون طفل خارج المدارس. ولا يزال تعزيز وضمان التنفيذ الفعّال لعمليات إصلاح السياسات التعليمية، من أجل القضاء على عوائق التعليم الأساسي الجيد، أحد الأولويات.

(ع) الأقليات/الفئات المهمشة

١٠٥- تهدف الإصلاحات الحالية في مجال الميزانية والإصلاحات الهيكلية إلى معالجة الاختلالات الإقليمية التاريخية، والاستبعاد، والتهميش. وتنفذ حكومة كينيا، منذ أكثر من عقد، استراتيجية نشطة لتنمية الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في البلد. وتمثل هذه الأراضي أكثر من ٨٠ في المائة من مساحة أراضي كينيا، ويعيش فيها ٢٠ في المائة فقط من السكان. ونظراً لضعف القدرة الاقتصادية لهذه الأراضي، فقد أهملت في استراتيجيات التنمية، إلى أن رأت الحكومة أنها جديرة بعناية خاصة للأسباب التالية: (أ) أن سكانها هم غالباً من أفقر مواطني كينيا؛ (ب) أنها ينبغي أن توفر الدعم والغذاء لعدد متزايد من السكان إن كان لها ألا تصبح عبئاً متزايداً على بقية الاقتصاد؛ (ج) أن سكانها هم من الأقليات.

١٠٦- وينبغي الاعتراف بحقوق هذه الفئات وحمايتها (مشروع سياسة الأراضي؛ الصفحة ٦). ويعزى ذلك إلى أن مجتمعات الأقليات تعتمد ثقافياً على موائل جغرافية معينة. وبمرور السنين، عجزت هذه المجتمعات عن الحصول على الأراضي وعلى مواردها اللازمة لمعيشتهم بعد إعلان هذه الموائل مناطق أحراج أو محميات وطنية أو اقتطاع هذه الأراضي وتخصيصها لأفراد يمنحون ملكيتها بعد ذلك. وتعتبر هذه المجتمعات حالياً فئات أقليات تستحق حماية خاصة من الدولة فيما يتعلق بحقوقها في الأراضي وقدرتها على إدارة مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة.

١٠٧- ولحماية حقوق الأقليات في الأراضي واستدامتها، التزمت الحكومة بما يلي:

(أ) إجراء حصر لمجتمعات الأقليات الموجودة، بغية الحصول على تقييم واضح لحالتها ولحقوقها في الأراضي؛

(ب) تيسير ممارسة نظمها فيما يتعلق بحيازة الموارد وإدارتها، بوضع إطار قانوني مناسب (مشروع سياسة الأراضي، ٦٩-٧١).

(ف) الإصلاح الزراعي

١٠٨- لا يزال توزيع الأراضي وتنظيمها وإدارتها، منذ عهد الاستعمار، مصدراً للنزاع والتوتر في كينيا. وتعترف الحكومة بوجود نقاط ضعف في هذه المجالات، ولذلك وضعت مشروع سياسة وطنية للأراضي بغرض معالجة المشاكل المتصلة بالأراضي بصورة شاملة. وأقر مجلس الوزراء مشروع السياسة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وثمة ورقة دورية بشأن الموضوع نفسه في مراحل إعدادها النهائية، وستطرح للمناقشة في البرلمان. وتشمل التوصيات الرئيسية للسياسة الوطنية قضايا تتعلق بتنظيم الأراضي، وحيازتها، والتخطيط لاستغلالها، والتصدي للاختلالات التاريخية، والتدهور البيئي، والنزاعات، وانتشار المستوطنات الحضرية العشوائية، والأطر القانونية البالية، ونظم إدارة المعلومات. كما تتناول السياسة الوطنية مسائل مؤسسية، مثل الحيازة الإجبارية للأراضي والتعويض المتصل بذلك، والرقابة، ونظام الحيازة.

١٠٩- وتنفذ حالياً بعض أنشطة الإصلاح الزراعي لحين مناقشة الورقة الدورية. وتشمل هذه الإصلاحات تعديل القانون المتعلق بمحكمة سندات تمليك الأراضي، كما أُنشئت لجنة تقنية لتحديد طرق مواءمة القوانين المتعلقة بالأراضي بما يجعلها أكثر فعالية في تقديم الخدمات. وفي إطار تنظيم الأراضي، بدأت وزارة الأراضي في معالجة مسألة ضعف السجلات للمساعدة على الحد من الممارسات غير السليمة وتيسير تقديم الخدمات. كما تتصدى وزارة الأراضي حالياً لقضايا الأراضي الساحلية التاريخية المتعلقة بواضعي اليد والمستقطنين، وذلك بعمل حصر للأراضي غير المستغلة، أو العشوائية، أو التي يستأجرها أفراد من الجمهور متى يشاؤون.

هاء - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١١٠- تولي كينيا اهتماماً بالغاً لمسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها معايير ومبادئ عالمية مشتركة مدرجة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. وتشارك كينيا مشاركة فعالة في أعمال منظمات حقوق الإنسان الرئيسية، كما خدمت في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الفترات ١٩٨٤-١٩٨٦؛ و١٩٩٢-١٩٩٤؛ و٢٠٠١-٢٠٠٣؛ و٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما

أن مشاركة المواطنين الكينيين في لجان مختلفة مثل اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، وغيرها من المناصب مثل المقررين الخاصين والمكلفين بولايات، لهي شهادة على التزام البلد بقضية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، استضافت كينيا اجتماعات مختلفة إقليمية ودولية معنية بحقوق الإنسان.

١١١- وفي إطار الجهود التي تبذلها كينيا للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، يلتزم البلد بالتعاون الوثيق مع الإجراءات الخاصة لهيئات المعاهدات ومع آليات المجلس، وذلك بدعوة المقررين الخاصين إلى زيارة كينيا وبتقديم كل عون ممكن لهم. وقد زار كينيا بالفعل المقررون الخاصون التالون:

- المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية
- المقرر الخاص المعني بالمشردين داخلياً
- المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب
- ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
- المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب
- المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا.

واو - التوقعات المتعلقة بالمساعدة التقنية

١١٢- لتوطيد المكاسب التي حققتها كينيا في مجال حقوق الإنسان، يرحِّب البلد بالمساعدة لبناء القدرات اللازمة لوضع مؤشرات مناسبة لحقوق الإنسان من أجل تمكين البلد من رصد وتقييم ما أُنجز من مختلف الحقوق بصورة مستمرة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يحسن نوعية التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات، ومتابعة الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة من الإجراءات الخاصة وآليات مجلس حقوق الإنسان.

كما تعكف كينيا على سن دستور جديد، ولذلك سوف تطلب المساعدة من أجل ضمان تنفيذ هذه العملية التي تحترم حقوق الإنسان.

الاستنتاج

السياسة وخطة العمل الوطنيتان المعنيتان بحقوق الإنسان

١١٣- رغم ما تواجهه كينيا من تحديات في ضمان إعمال جميع حقوق الإنسان، فإنها ملتزمة بتعزيز هذه الحقوق وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي، وسوف تواصل دعم

المبادرات والإصلاحات الضرورية في سبيل بلوغ هذه الغاية. وتؤكد كينيا تأكيداً جازماً أن جميع البشر متساوون، وأن حقوق الإنسان، كما أُعيد تأكيده في فيينا في عام ١٩٩٣، عالمية ومترابطة ومتشابكة.

١١٤- وفي هذا الصدد، تعكف كينيا على وضع سياسة وخطة عمل وطنيتين معنيتين بحقوق الإنسان، عن طريق عملية تشاورية بالغة الاتساع. وسوف تُستخدم خطة العمل في مراجعة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات في البلد، فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ ولتمكين الحكومة من تحديد أهداف وأولويات حقوق الإنسان بطريقة رشيدة في أُطر زمنية ممكنة؛ وكأداة لتخطيط عملية تخصيص الموارد وإدارتها بطريقة تتوافق مع الأولويات المحددة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها في كينيا. ومن ثم، سوف تربط السياسة الوطنية وخطة العمل المعنيتان بحقوق الإنسان بين قضايا حقوق الإنسان وبين جدول الأعمال الوطني المتعلق بالتخطيط والتنمية في البلد، بما يضمن تحقيق أهداف *رؤية عام ٢٠٣٠* المتمثلة في تحويل كينيا إلى دولة تحترم حقوق الإنسان.